

الجامعة المغربية من الأزمة إلى الهدر الجامعي

إدريس بنديان(*)

أستاذ رياضيات، وباحث في علم الاجتماع - المغرب.

مقدمة

تسلط هذه المقالة الضوء على منظومة التعليم الجامعي في المغرب، وبشكل خاص على مسألة الهدر التي أصبحت لا ترتبط فقط بالمدرسة ضمن ما يسمّى الهدر المدرسي، بل انتقلت كذلك إلى الجامعة، سواء بعد إنهاء الطالب لمشواره الجامعي؛ إذ غالباً ما يجد نفسه عاطلاً بسبب عدم استجابة سوق الشغل لبعض التخصصات، أو بعد الإصلاح الجامعي الجديد الذي يسمح للطالب بالانتقال من دورة إلى الدورة التالية، رغم عدم استيفائه لكل وحدات الدورة السابقة، وهو ما قد يزيد من سنوات التحصيل الجامعي المخصصة لكل مستوى.

لقد أصبح الهدر الجامعي يشكّل عائقاً مباشراً للنسيج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. فمن المسؤول عن هذا الهدر، هل الطالب هو المسؤول، أم المنظومة التربوية، أم هما معاً، أم لا أحد منهما؟

لقد حاولت الإجابة عن هذه التساؤلات عبر هذا الجزء من بحث ميداني لمسار تطور مسلك علم الاجتماع في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة ابن طفيل في مدينة القنيطرة خلال العشرية (٢٠٠٣ - ٢٠١٣)، وذلك بربط مسار تطور مسلك علم الاجتماع بالسياق الاجتماعي الذي تزامن مع فترة الإصلاح البيداغوجي لمنظومة التربية والتعليم في بلادنا. ولملامسة بعض جوانب هذه المعضلة الاجتماعية استعملت المنهج الوصفي الإحصائي لقراءة المعطيات الإحصائية الرسمية وترييض (من الرياضيات) بعضها لحساب معامل الترابط بين المتغيرات الاجتماعية والبيداغوجية، بغية الوقوف على مدى تأثير وتأثر إحداها بالأخرى. ثم انتقلت بعد ذلك إلى التحليل السوسيولوجي لترجمة تلك المعطيات الرقمية إلى معطيات اجتماعية تنقل البحث من حالة الوصف إلى حالة الفهم والتفسير للمنظومة الجامعية الحبلية بالتناقضات التي تعكس تغيّرات المجتمع المغربي.

وفي إطار تأكيد الحاجة إلى المعرفة السوسولوجية والاستجابة لمناهجها ومقارباتها، تبنت وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي في المغرب فتح مسلك علم الاجتماع من جديد، كعلم مخصوص في نسق جامعي أكاديمي في مجموعة من الجامعات المستحدثة بعدما كان محظوراً خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي. وقد مهدت لإعادة ظهوره سلسلة من التغيرات في الحقل التربوي استحدثها الميثاق الوطني للتربية والتكوين استجابة لدستور ١٩٩٢، وتنصيبه على حرية المبادرة الخاصة في فصله الثالث عشر، لجعل التعليم الجامعي هدفاً أساسياً لتكريس التوجه الليبرالي، وبناء اقتصاد السوق، الأمر الذي اضطر النظام إلى التغيير في بنية التكوينات والتخصصات، وما رافق ذلك من تحول بيداغوجي، ساهم في إحياء علم الاجتماع من جديد كمسلك ذي طبيعة علمية لخلق نوع من التوازن الأيديولوجي في المؤسسة الجامعية على الصعيد الوطني، بحيث تمّ ابتداء من الموسم الجامعي (٢٠٠٣ - ٢٠٠٤) افتتاح هذا المسلك في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة ابن طفيل في القنيطرة. لقد أدى انفتاح المجتمع المغربي على علم الاجتماع من خلال الاستشارات السوسولوجية عبر مكاتب الدراسات ومختلف وسائل الإعلام، إلى تزايد الإقبال على التسجيل في هذا المسلك، واستقطاب أعداد هائلة من الطلاب والموظفين، الأمر الذي تسبّب في اكتظاظ متسارع بلغ في الموسم الجامعي (٢٠١٣ - ٢٠١٤) في جامعة ابن طفيل في القنيطرة إلى ٣٦٣٢ طالباً وطالبة، وهو ما يستدعي الوقوف على الدلالات البيداغوجية والتربوية للكشف عن واقع تطور مسار هذا المسلك، وربطه بالسياق الاجتماعي، بغية تسليط الضوء على الأبعاد الاجتماعية والبيداغوجية للأزمة الجامعية بعد الإصلاح الذي عرفته مؤسسة الجامعة في بلادنا.

ورغم أن هذه المساهمة العلمية ذات طابع إحصائي، فإنها تندرج ضمن اهتمامات سوسولوجيا المؤسسات (مؤسسة الجامعة) في تقاطعها مع علم الاجتماع من خلال المنهج الإحصائي الوصفي: فالجامعة تشكّل مجالاً لتشخيص الوضع الجامعي وقضاياها البيداغوجية والمعرفية والإدارية، بينما يهتم علم الاجتماع بالتحليل السوسولوجي لقراءة وتحليل المعطيات الرسمية التي توفرها هذه المؤسسة، بغية تحقيق فهم علمي للحقائق العلنية، وتفكيك العلائق الضمنية والكامنة. وسأوظف في هذه الدراسة الميدانية، المنهجية التي تساعد على استخراج العناصر الإيجابية والسلبية في هذا المسلك، انطلاقاً من رصد المسار الزمني لتطوره خلال العشرية (٢٠٠٣ - ٢٠١٣)^(*)، وارتباطه بأزمة المؤهلات الجامعية، والآفاق المسدودة، وبطالة حاملي الشهادات، آملاً أن تتجاوز هذه المساهمة الملامسة الإحصائية الوصفية إلى التشخيص والتحليل النسبي، بما في ذلك التحليل المؤسسي. وبناء على هذا التصور، سنحاول الإجابة عن السؤال الآتي: هل نحن أمام هدر جامعي، بالإضافة إلى الهدر المدرسي؟

(*) الموسم الجامعي ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤، هو موسم افتتاح مسلك علم الاجتماع بمدينة القنيطرة - المغرب. الموسم الجامعي ٢٠١٢ - ٢٠١٣، هو موسم حصول الطلبة الذين تسجّلوا بالموسم الجامعي ٢٠١٠ - ٢٠١١ وما قبله على الإجازة.

إن الإجابة عن هذا السؤال تقتضي منا أولاً استحضار نبذة موجزة عن الإصلاح الجامعي الجديد، وما أتى به من نظام بيداغوجي بديل. لذلك قبل الانتقال إلى التحليل السوسيولوجي للأزمة الجامعية، وما أفرزته من هدر جامعي، حاولنا الوقوف عليه ميدانياً من خلال هذه الدراسة المتواضعة حول موضوع: «مسار تطور مسلك علم الاجتماع خلال العشرية (٢٠٠٣ - ٢٠١٣)» في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة ابن طفيل في القنيطرة.

أولاً: الإصلاح الجامعي

من حيث المفهوم «الإصلاح (Réforme) هو جملة التغييرات التي يتم إدخالها على نظام ما، وهي تجعله قادراً على الاستجابة لمتطلبات المجتمع جزئياً أو كلياً» (الاتحاد الاشتراكي، ٢٠٠١: ٥). وعلى المستوى الإجرائي، فالإصلاح الجامعي هو مجموع التحولات والتغييرات في التعليم الجامعي التي تمس بنياته المؤسسية من خلال النظام البيداغوجي والقيم الثقافية التي ينتجها، كما تمس بنياته التحتية ومدى استجابتها للشروط المادية التي يستدعيها. وهذا يعني أن الإصلاح الجامعي هو في آن واحد مطلب اجتماعي تراهن به الدولة على تكوين الأفراد وتأهيلهم للمواطنة والانخراط في دينامية المجتمع خلال إنتاج وإعادة إنتاج الموارد البشرية؛ ومطلب فردي باعتبار التعليم الجامعي كأفق يساعد الفرد على تحقيق أحلامه وطموحاته من خلال الحصول على شهادة تؤهله للإدماج في سوق الشغل.

إذاً، الإصلاح الجامعي هو محاولة للخروج من الأزمة العميقة التي يعيشها نظام التعليم العالي بصفة عامة، ذلك أن أزمة التعليم العالي، كما توضحها نظرية الأزمة في علم الاجتماع، لا تهم الجامعة فقط. بل تمتد إلى المحيط والسياسة، لأنها تمس في العمق توازنات إنسانية، وقيماً ومصالح رمزية، وهو ما جعل حكومة دستور ١٩٩٢ تستدعي الأطراف المعنية بالشأن التربوي إلى فتح حوار وطني توافقي حول إصلاح منظومة التعليم في بلادنا، على اعتبار أن التعليم العالي يندرج تحت مسؤولية الدولة التي تتولى التخطيط له، وتوجيهه حسب المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحددها السياسة الوطنية في هذا المجال، فكانت الاستجابة من خلال الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وتفعيله بالقانون رقم (٠٠،٠١)، لإرساء نظام تعليمي جامعي جديد انطلقت مراسيمه مع الموسم (٢٠٠٠ - ٢٠٠١).

ويشير الميثاق الوطني للتربية والتكوين في مادته الرقم (٨٦) إلى أن الجامعة مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي تتمتع باستقلالية. أما القانون المنظم للتعليم الرقم (٠٠،٠١)، فينص في مادتيه الرابعة والخامسة على أن الجامعة مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي والعلمي والبيداغوجي والثقافي؛ يلج

إليها المتمدرسون الحاصلون على البكالوريا (الثانوية العامة)، سواء من المغرب أو من خارجه^(١).

على المستوى الإجرائي، تجسّد الإصلاح الجامعي الجديد في البندين الآتيين:

١ - وظائف الجامعة^(٢).

٢ - النظام البيداغوجي الجديد^(٣).

١ - بالنسبة إلى وظائف الجامعة

لقد ركّز الإصلاح الجديد على الثوابت التقليدية للأمة المغربية، كالهوية الإسلامية والعروبة، والأمازيغ، والتشبّث بالملكية والوحدة الوطنية. كما عمل على تحديث منظومة التربية والتكوين بإدخال بعض القيم والمبادئ الكونية الحديثة، كثقافة حقوق الإنسان، والديمقراطية، والمواطنة، وما نتج منها من مطالب المناصفة لتحقيق المساواة بين الجنسين، والحق في الاختلاف، ناهيك بالاهتمام بالتكنولوجيا والإعلاميات لمسايرة العولمة. كما استطاع كذلك إدماج بعض المعارف المعاصرة وقيم الحديثة، من خلال البرامج والكتب

(١) شروط ولوج الدراسات الجامعية: بعد النجاح في البكالوريا والاستجابة لمعايير القبول التي تحددها كل جامعة للمؤسسات التابعة لها، يلتحق الطالب بالتعليم الجامعي الذي يشمل على ثلاثة أسلاك عامة وهي:

سلك أول يتوّج بشهادة الإجازة؛ (٢) سلك ثانٍ يتوّج بشهادة الماستر؛ (٣) سلك ثالث يتوّج بشهادة الدكتوراه.

أمّا السنة الدراسية الجامعية فتتكون من فصلين.

أهداف التعليم العالي في المغرب كما جاءت في الميثاق الوطني للتربية والتكوين (ص ٣٩): يرمي التعليم العالي إلى تحقيق الوظائف الآتية: (١) التكوين الأساسي والمستمر ونشر المعرفة؛ (٢) إعداد الشباب للاندماج في الحياة العملية؛ (٣) البحث العلمي والتكنولوجي مع مراعاة ما تنصّ عليه المادة الرقم (١٢٦) من هذا الميثاق.

تصنيف مؤسسات التعليم العالي والتكوين في الجامعات المغربية: تصنف مؤسسات التعليم العالي التابعة للجامعات المغربية من حيث النوع إلى: كليات، ومدارس عليا، ومعاهد. أما من حيث الاستقطاب، فتقسم إلى مؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح، وأخرى ذات الاستقطاب المحدود.

المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح هي: كليات العلوم، كليات العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، كليات الآداب والعلوم الإنسانية، مؤسسات التعليم الأصيل (الدراسات الإسلامية).

أمّا المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود، فهي: مدارس المهندسين، المدارس العليا للتكنولوجيات، المدارس الوطنية للعلوم التطبيقية، المدارس الوطنية للتجارة والتسيير، كليات الطب والصيدلة، كليات العلوم والتقنيات، وكليات علوم التربية.

(٢) وظائف الجامعة بحسب الإصلاح الجديد. تتكوّن من: (١) وظيفة الحفظية والمحافظة وما يتخللها من مستجدات؛ (٢) وظيفة التكوين والإعلام؛ (٣) وظيفة التطبيع الاجتماعي والسياسي.

(٣) النظام البيداغوجي الجديد (نظام LMD) ويتكوّن من: (١) Licence: الإجازة في ثلاث سنوات؛ (٢) Master: الماجستير في خمس سنوات؛ (٣) Doctorat: الدكتوراه في ثماني سنوات. يضمّ نظام التقويم والمراقبة: استيفاء الوحدة، استيفاء الفصل، واستيفاء المسلك.

المدرسية والمراجع الجامعية. إلا أن البعد المجرد هيمن عليها، الأمر الذي أعاق ربطها بالاختلالات المجتمعية التي يعرفها المغرب.

«ومن بين النقاط السلبية التي يمكن أن نسجلها على مستوى التطبيع الاجتماعي والسياسي، هي عدم وضوح وانسجام المرجعية الأيديولوجية (الأيديوقيمية) للإصلاح الجديد. فهل يعتمد المرجعية الدينية الرأسمالية الليبرالية، أم المرجعية الاشتراكية، أم المرجعية الدينية، أم المرجعية الوطنية القومية؟ أم يعتمد على كشكول من الأيديولوجيات والقيم؟ (الصدوقي، ٢٠٠٦: ٣٠)، «كما كان يتصرف الراحل الحسن الثاني مع المصالح الأجنبية والمصالح الوطنية، حيث كان يعمل على فتح باب البلاد على مصراعيه أمام القوى الأجنبية، آملاً أن يخلق التعارض بينها كي لا يصبح تابعاً لإحداها بشكل مطلق» (واتربوري، ٢٠١٣: ١٨). لكن الذي يكاد يكون واضحاً هو أن الإصلاح الجديد يعتمد المرجعية الرأسمالية مع الميل إلى الرأسمالية الدينية، والتأثير بمرجعيات أخرى، الأمر الذي جعله يولد بتوأم من الثنائيات المتناقضة. فإلى جانب الحداثة، يستمر التقليد. والتعريب يتنافس مع الفرنسية. والتوحيد يتصارع مع التجزيء، والتعميم يستجد بالتخصيص وهكذا.

٢ - بالنسبة إلى النظام البيداغوجي الجديد أو نظام «LMD»^(٤)

في هذا النظام، أصبحت السنة الجامعية تتكون من فصلين (Deux Semestres). ويشتمل كل فصل منهما على ثلاث وحدات على الأقل. أما نجاح الطالب، فهو مرهون بمدى استيفائه لوحدات الفصل والمسلك، بحيث يُعد ناجحاً في الوحدة (Module)^(٥) كل طالب حصل على $\frac{1}{3}$ فما فوق في جميع وحدات المسلك، شريطة عدم حصوله على نقطة تقل عن $\frac{5}{6}$ في باقي الوحدات. أما إذا حصل على أقل من $\frac{1}{3}$ ، شريطة أن لا تقل عن $\frac{5}{6}$ فله الحق في امتحان استدراكي، إلا أن تحقيق النجاح في الفصل غير مشروط باستيفاء كل الوحدات التي تبقى كدين في ذمة الطالب، بحيث قد يزيد من سنوات التحصيل الجامعي.

ويعتبر كل طالب مستوفياً للفصل إذا حصل على المعدل في جميع الوحدات المكونة له، بشرط عدم حصوله على نقطة $\frac{5}{6}$ في وحدة ما من وحدات الفصل.

كما يعتبر كل طالب مستوفياً للمسلك إذا حصل على معدل عام لنقط جميع وحدات المسلك، بشرط أن لا تقل كل نقطة عن $\frac{5}{6}$ في إحدى الوحدات.

(٤) حرف L يعني: Licence. وحرف M يعني: Master. وحرف D يعني: Doctorat.

(٥) يحصل الطالب على نقطة الوحدة، وهي معدّل كل العناصر المكونة لها. ويعتمد في تنقيط الوحدات والعناصر من ٠ إلى ٢٠. ويعتبر الطالب مستوفياً للوحدة عندما تكون النقطة المحصّل عليها تعادل أو تفوق $\frac{1}{3}$ على أن لا تقل إحدى نقطتها عن $\frac{5}{6}$. كما يمكن للطالب أن يستدرك الوحدة التي لم يتمكن من استيفائها، محتفظاً في الوقت نفسه بالمواد التي حصل فيها على المعدل، سواء كان ذلك من خلال دورة استدراكية أو بعد انتقاله إلى الفصل التالي.

ثانياً: الهدر الجامعي

عموماً، لا تختلف مؤشرات الهدر الجامعي عن مؤشرات الهدر المدرسي. و«يتعلق الأمر بظاهرة التخلي عن نظام التعليم الجامعي قبل انتهاء السلك الجامعي أو من دون الحصول على شهادة جامعية» (اجبارة، ٢٠١١: ٤٤). إلا أن السؤال المطروح هو: هل أسباب الهدر المدرسي تتقاطع مع أسباب الهدر الجامعي؟ إن تشخيص الهدر الجامعي لا يتأتى إلا بتشخيص الأزمة الجامعية، ومدى انفتاح الجامعة بمدخلاتها ومخرجاتها على محيطها، ذلك أن الأزمة الجامعية لا ترتبط فقط بالحرم الجامعي وفاعلية الأستاذ والطالب كأزمة داخلية بقدر ما ترتبط بالسياق العام للمنظومة الجامعية التي بدأت تنهار، بسبب سياسة «الغموض والندرة» التي تنهجها وزارة التعليم العالي، من جراء غموض الأهداف وندرة الآفاق التي أدت إلى تراجع الجامعة عن تشييع القيم والمعايير المرغوب فيها، وكلها عناصر كان يجب أن يحدث التفاعل بينها بطريقة دينامية ومنسجمة مع متطلبات وحاجات سوق الشغل. سواء على مستوى الجهة أو على المستوى الوطني.

ونتيجة لذلك، أصبحت المؤهلات الجامعية يغلب عليها طابع إنتاج وإعادة إنتاج؛ إما أطر التدريس، وهو الدور الذي كانت تؤديه الجامعة مع فجر الاستقلال، وما زال إلى الآن؛ وإما طلبة معطلين دائمي الحركات الاحتجاجية من أجل المطالبة بالتوظيف المباشر، وهو الوضع الذي انتقده الملك محمد السادس بشدة في خطاب ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٣؛ كما جاء في نص خطاب جلالته: «إن التعليم أصبح أكثر سوءاً مقارنة بما كان عليه قبل ٢٠ سنة».

إذاً؛ هل سيشكل الخطاب الملكي فرصة سانحة للقيام بتحسين جذري لمنظومة التربية والتعليم، والقطع مع كل أشكال الترفيع السائدة، أم هل نحن أمام هدر جامعي، بالإضافة إلى الهدر المدرسي؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تقتضي الحصول على تصريح سوسيولوجي لدى الجمارك الإبيستيمولوجية لسوسيولوجيا التربية. وفي الوقت نفسه، تطرح إشكالية اختراق حدود الاتصال والانفصال بين وظيفة الجامعة ووظيفة المحيط الاجتماعي لتحليل الأزمة الجامعية التي سنحاول الإجابة عنها، باعتماد المقاربة الوظيفية التي تقتضي انفتاح أحدهما على الآخر. فعندما نطلب من الجامعة أن تنفتح على محيطها، ينبغي أن نتساءل عن طبيعة نسيجنا الاقتصادي وثقافة مجتمعتنا المغربي. فبالنسبة إلى النسيج الاقتصادي نحو ٩٠ بالمئة من المقاولات المغربية لا تزال مقاولات صغيرة ومتوسطة لا تتجاوز طاقتها الاستيعابية رئيسها وبعض مساعديه المقربين. أما المقاولات الكبيرة، فإن أغلبها يشترط مؤهلات المدارس العليا ومعاهد التعليم العالي الخصوصي، وبالتالي، فما هي حدود تشغيل المقاولات المغربية للكفاءات المتخرجة في المؤسسة الجامعية؟ وهل هذه المقاولات قادرة على توفير مناصب شغل تستقطب خريجي الجامعة ذوي المؤهلات المتميزة؟ وهل توجد عقليات مقاولاتية ذات تفكير ليبرالي لدى أرباب المعامل وأصحاب الملكيات العقارية والضيعات الزراعية الكبرى لتشغيل الكفاءات الجامعية المتميزة، بدل تشغيل أبناءهم وأبناء أصدقائهم ونشر العلاقات الزبونية؟ فرغم أن الإصلاح الجامعي أجاب عن أسئلة مهمة في مجال تدبير التخصصات

والمسالك، إلا أن الوضع العام للمؤسسة الجامعية المغربية ما زال يعاني عدة إكراهات مؤسسية أوشكت أن تفقد الجامعة مشروعيتها، وتؤدي بالطلبة إلى حالة الأنوميا (كما سماها دوركهائم)، والتشكيك في مصداقية أي إصلاح جامعي مرتقب. فالتعليم العالي الجامعي يواجه أزمة حقيقية تجاوزت الطلبة والأساتذة داخل الحرم الجامعي، وأصبحت تمس شرائح عريضة من المجتمع المغربي (الطبقات الفقيرة، والطبقات المسماة متوسطة). كما أن الشهادة الجامعية أصبحت لا تمثل تميّزاً معرفياً وتأشيراً للترقي والصعود الاجتماعي أمام دبلومات معاهد التعليم العالي الخصوصي التي لا يلجها إلا أبناء الطبقات الغنية، كوسيلة للحد من اختراق جدار الطبقة. لقد امتدت عواقب أزمة التعليم العالي ونزعة الأصول الاجتماعية إلى الاصطفاء والتباري لولوج المناصب المهنية بعدما أصبح سوق الشغل لا توفره إلا بعض المقاولات «العائلية» التي تشترط مؤهلات ذات نزعة مخملية لا يحققها التعليم الجامعي العمومي، وكأننا نوّكد «أطروحة المقاربة الصراعية التي تعتقد بأن المدرسة لا تنتقي من هو أكثر قدرة وإنتاجية، وأكثر ذكاء، وإنما من هو أكثر مطابقة، وأكثر مسابقة لتمثيلات وتوقعات الفئة التي تمتلك سلطة وضبط النظام التعليمي للمحافظة والزيادة في امتيازاتها وسلطتها داخل المجتمع» (سلسلة التكوين التربوي (٣)، ٢٠٠١: ١٣).

إن رهان الدولة المغربية، مع مطلع تسعينيات القرن العشرين، على بناء اقتصاد السوق بعد تنصيبه في دستور ١٩٩٢، وحرصها على التعامل بشكل إيجابي مع تقرير البنك الدولي سنة ١٩٩٥، حول أوضاع التعليم العالي، ومشروع الإصلاح الجامعي الذي ترجمته بشكل جزئي مراسيم ظهير ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٧ المتعلقة بإصلاح نظام الدراسات العليا والنظام الأساسي للأساتذة الباحثين. هو الرهان نفسه الذي حدد توجهات «الميثاق الوطني للتربية والتكوين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩»^(٦)، والذي شكل مرجعية القانون الرقم (٠٠،٠١) أو ما يسمّى قانون الأصفار الثلاثة.

وتفعيلاً للميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي شكّل مرجعية القانون الرقم (٠٠،٠١)، كانت الانطلاقة الرسمية للإصلاح الجامعي في الموسم (٢٠٠٠ - ٢٠٠١) بتوسيع مادة الفلسفة في التعليم الثانوي التأهيلي، ومادة علم الاجتماع في التعليم الجامعي، كأساس للفكر النقدي والعقلاني داخل الفئة المتعلمة. لكن مراسيم تنزيل الإصلاح وأجراته على أرض الواقع لم تفعل إلا مع الموسم الجامعي (٢٠٠٣ - ٢٠٠٤)، وهو الموسم الذي أسس فيه مسلك علم الاجتماع في كلية الآداب في جامعة ابن طفيل في القنيطرة، بموجب القانون المنظم للجامعات المغربية. لكن، نظراً إلى الخصائص في هيئة التأطير في هذا المسلك، لجأت وزارة التعليم العالي إلى نهج سياسة الترقيع والاستعانة بأطر هيئة التدريس من خارج المسلك غير مبالية

(٦) من بين الأهداف الجوهرية لميثاق التربية والتكوين التي دخل حيّز التنفيذ منذ الموسم الدراسي ٢٠٠٠ - ٢٠٠١: رفع مستوى جودة التربية والتكوين؛ ربط التعليم بالمحيط السوسيو-اقتصادي؛ توسيع مجال الفكر النقدي والعقلاني داخل الفئة المتعلمة بغية استثمارها اجتماعياً؛ فكان أن عمل الميثاق على تعميم تدريس مادة الفلسفة في التعليم الثانوي على جميع الشعب بدءاً بالجدع المشترك؛ وتدريس مادة علم الاجتماع في الجامعة المغربية (ورد، ٢٠١٢: ٣٠).

بأن السوسولوجيا لا تقتصر على البلاغة في اللغة والحس المشترك في التحليل، بل تتجاوز تلك الأدوات إلى تراكم المعرفة السوسولوجية، وضبط مناهج البحث فيها. وهو الخطأ نفسه يتكرر، لكن بلون آخر حين «اضطرت الدولة، في بداية الاستقلال، في ظل النقصان الكبير للأطر والموارد البشرية، إلى الاستعانة بالطلبة الآتين من المسيد، كمعلمين في الابتدائي، وليس لهم أدنى إلمام بالمناهج التربوية الحديثة» (الأحداث المغربية، ٢٠١٣)، الأمر الذي كان له آثار سلبية في التنشئة المغربية آنذاك. وهنا نسأل سلطة المنظومة الجامعية: متى ستقطع المعرفة السوسولوجية في المؤسسات الجامعية مع أشكال الوصاية في وزارة التعليم العالي في الرباط؟ إن الإجابة عن هذا السؤال يجب أن تمر عبر «مدرسة القلق الفكري» (العطري، ٢٠١٣)، ومن ينتج السوسولوجيا في هذه الجامعات خارج مدرجات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بعد الانفتاح الرسمي على الفكر السوسولوجي، و«انتقال عالم الاجتماع من موقع المعارضة وانتقاد البرامج الرسمية للدولة، نحو الاندماج والانخراط في تدبير الشأن العام» (العطري، ٢٠١٣، وورد، ٢٠١٢: ٢٥)، ولو جزئياً، كما هو الحال بالنسبة إلى تدبير الشأن الجامعي. وفي هذا السياق، قدمت وزارة التربية الوطنية في حزيران/يونيو ٢٠٠٨ مشروع البرنامج الاستعجالي (٢٠٠٩ - ٢٠١٢)؛ بهدف ترميم وتدبير الانزلاقات والانحرافات عن تطبيق القانون الرقم (٠٠،٠١)؛ بعدما أصدر المجلس الأعلى للتعليم في السنة نفسها (٢٠٠٨)، التقرير الوطني الأول حول حالة المدارس والجامعات المغربية وآفاقها المسدودة. ولترميم الاختلالات التي عرفها هذا الإصلاح الجديد من هدر مادي وبشري وزمني، وضعت وزارة التربية الوطنية برنامجاً استعجالياً يمتد على مدى أربع سنوات، من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٢؛ اعتمد في صياغته على التقرير الوطني الأول للمجلس الأعلى للتعليم سنة ٢٠٠٨ حول منظومة التربية والتكوين وآفاقها. وقد حظي هذا البرنامج بتوافق وطني بين جميع فئات المجتمع، لكونه جعل المتعلم في قلب منظومة التربية والتكوين.

لكن الملاحظ أن أزمة الجامعة لا تقتصر فقط على الجامعة المغربية، بل تشمل كثيراً من الجامعات العربية. فالنهج الذي يتبعه المخططون في التعليم العالي العربي، يبدو غير ملائم، ولا يتناسب مع حاجات التنمية من القوى العاملة والأطر التقنية المسيرة. ونتيجة لهذا الوضع، نجد من جهة فائضاً كبيراً في إعداد الخريجين الذين يعانون البطالة في بعض مجالات اختصاصاتهم، ومن جهة أخرى، نلاحظ نقصاً كبيراً في أنواع الخريجين الذين نحتاج إليهم في ميادين أخرى. ولعل ترتيب الجامعات العربية على الصعيد العالمي المنجز من طرف جامعة جياوتونغ في شنغهاي لسنة ٢٠١٣ أكد استمرار الجامعة الأمريكية من جديد في الصدارة أمام الحضور المحتشم لبعض الجامعات العربية، باستثناء مصر ضمن الفئة من ٤٠١ إلى ٥٠٠، والسعودية ضمن الفئة من ١٥١ إلى ٢٠٠، ومن ٢٠١ إلى ٣٠٠، ومن ٣٠١ إلى ٤٠٠، لخير دليل على أن الجامعات العربية هي خارج ترتيب أرقى جامعات العالم. أما الجامعات المغربية، فيبدو أنها ما زالت بحاجة إلى المزيد من الوقت قبل أن تتمكن من الالتحاق بمصاف أرقى المؤسسات التعليمية في العالم.

إذاً، فهل نحن أمام هدر جامعي عربي، أم أمام مجتمعات الهدر؟

ثالثاً: عرض البيانات

مهما اختلفت المناهج العلمية لجمع البيانات الميدانية. فان تفرغها يبقى رهيناً بمدى إلمام الباحث بآليات التيويب والتصنيف وتحديد المتغيرات، وبناء الجداول الإحصائية البسيطة أو المركبة. كما أن تحليل هذه البيانات يرتبط بالبعد الاجتماعي، والاقتراب أكثر من اللاوعي الاجتماعي لمجتمع البحث، ومدى توسيع دائرة الاطلاع بموضوع البحث. «لذلك ينبغي أن يعتمد الباحث بعد جمع المعطيات وتحليلها إحصائياً إلى تفسيرها وتعليلها سوسولوجياً. وهذا يتطلب منه ثقافة معقّمة في الدراسات التي يقوم بها» (عماد، ٢٠٠٧: ٩٩)، مع الانتباه إلى عدم الخلط بين علمية (بكسر العين) علم الاجتماع والتفسير الإبيستيمولوجي للظواهر الاجتماعية، وذلك بتحديد أنواع الترابط بين المتغيرات من خلال التطبيقات الإحصائية، وتأويل النتائج وتفسيرها بحسب النظريات والمقاربات السوسولوجية في تقاطعها مع الاتجاهات والمدارس الفلسفية.

الجدول الرقم (١)

المعطيات الخاصة بتطور أعداد طلبة علم الاجتماع
(ذكوراً وإناثاً) المسجلين في السلكين الأول والثاني

(بحسب متغير المجال الجغرافي من خلال شهادة البكالوريا)

مجموع الجنسين	مجموع المسجلين		من خارج القنيطرة		من القنيطرة		
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
٢٣٦	١٠٧	١٢٩	٩	٢٢	٩٨	١٠٧	٠٣ - ٠٤
٤٨٦	٢٣١	٢٥٥	٥٢	٥٣	١٧٩	٢٠٢	٠٤ - ٠٥
٧٠٥	٣٤٧	٣٥٨	٦٨	٧٩	٢٧٩	٢٧٩	٠٥ - ٠٦
٦٨٩	٣٦٨	٣٢١	١٠٦	٧٩	٢٦٢	٢٤٢	٠٦ - ٠٧
٥٧٠	٣٠٧	٢٦٣	٩٦	٨٢	٢١١	١٨١	٠٧ - ٠٨
٥١٨	٢٥٩	٢٥٩	٩٥	٩٦	١٦٤	١٦٣	٠٨ - ٠٩
٦٣٣	٢٨٩	٣٤٤	١١١	١٣٣	١٧٨	٢١١	٠٩ - ١٠
١٠٤٥	٤٨٦	٥٥٩	١٨١	٢٢٣	٣٠٥	٣٣٦	١٠ - ١١
٤٨٨٢	٢٣٩٤	٢٤٨٨	٧١٨	٧٦٧	١٦٧٦	١٧٢١	المجموع
			١٤,٧	١٥,٧١	٣٤,٣٣	٣٥,٢٥	النسب المئوية

الجدول الرقم (٢)
المعطيات الخاصة بتطور أعداد طلبة علم الاجتماع
(ذكوراً وإناثاً) الحاصلين على الإجازة

(بحسب متغير المجال الجغرافي
 من خلال الحصول على شهادة البكالوريا)

المجموع	من خارج القنيطرة	من القنيطرة	
٩٥	١٢	٨٣	٠٦ - ٠٥
٨٨	٢٨	٦٠	٠٧ - ٠٦
١٠٣	٢٨	٧٥	٠٨ - ٠٧
١٤٢	٤٨	٩٤	٠٩ - ٠٨
٨٢	٤٣	٣٩	١٠ - ٠٩
١٠٧	٤١	٦٦	١١ - ١٠
١٧١	٦٢	١٠٩	١٢ - ١١
٢٧٨	١١١	١٦٧	١٣ - ١٢
١٠٦٦	٣٧٣	٦٩٣	المجموع
١٠٠	٣٤,٩٩	٦٥	النسبة المئوية

المصدر: جامعة ابن طفيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

ملاحظة: يشير العدد الإجمالي لمجموع الحاصلين على الإجازة في مسلك علم الاجتماع، الذي يبلغ ١٠٦٦، إلى آخر فوج متخرج في المسلك خلال الموسم الجامعي ٢٠١١ - ٢٠١٢ (٩ أفواج).

الجدول الرقم (٣)
المعطيات الخاصة بتطور أعداد طلبة علم الاجتماع (ذكوراً وإناثاً) المسجلين
في المسلكين الأول والثاني (بحسب متغير نوع البكالوريا)

مجموع الجنسين	المجموع		بكالوريا أخرى		بكالوريا تقني		بكالوريا علوم		بكالوريا آداب		النسب المئوية
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
٢٣٦	١٠٧	١٢٩	٢	٦	٠	٠	١	٦	١٠٤	١١٧	٣٠ - ٠٤
٤٨٦	٢٣١	٢٥٥	٣	١٠	٠	٠	٤	١١	٢٢٤	٢٣٤	٠٤ - ٠٥
٧٠٥	٢٤٧	٢٥٨	٣	٩	٠	٠	٥	١٠	٣٣٩	٣٣٩	٠٥ - ٠٦
٦٨٩	٣٦٨	٣٢١	٢	٤	٠	٠	٥	٦	٣٦١	٣١١	٠٦ - ٠٧
٥٧٠	٣٠٧	٢٦٣	٠	١	٠	٠	٥	٦	٣٠٢	٢٥٦	٠٧ - ٠٨
٥١٨	٢٥٩	٢٥٩	١٩	٣١	٠	٠	٥	٤	٣٣٥	٢٢٤	٠٨ - ٠٩
٦٣٣	٢٨٩	٢٤٤	٢٣	٣١	١	٢	١٤	١٧	٢٥١	٢٩٤	١٠ - ٠٩
١٠٤٥	٤٨٦	٥٥٩	٢٢	٣٢	٢	٦	٢٦	٣٧	٤٢٤	٤٨٤	١٠ - ١١
٤٨٨٢	٢٣٩٤	٢٤٨٨	٧٤	١٢٤	٥	٨	٦٥	٩٧	٢٢٥٠	٢٢٥٩	المجموع
			١,٥١	٢,٥٣	٠,١	٠,١٦	١,٣٣	١,٩٨	٤٦,٢٧	٤٦,٢٧	النسب المئوية

المصدر: جامعة ابن طفيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
ملاحظة: البكالوريا آداب تقني آداب اللغة العربية، والعلوم الإنسانية، والعلوم الشرعية.

البكالوريا علوم تعني العلوم الرياضية، والعلوم الفيزيائية، وعلوم الحياة والأرض، والعلوم الزراعية، والعلوم الاقتصادية والتدبير المحاسبي.

البكالوريا تقني تعني التكنولوجيا الكهربائية والميكانيكية.

البكالوريا أخرى تعني الفنون التطبيقية، والبكالوريا من خارج المغرب.

الجدول الرقم (٤)

المعطيات الخاصة بتطور أعداد طلبة علم الاجتماع الحاصلين على الإجازة

(حسب متغير الجنس ذكر/أنثى)

المجموع	إناث	ذكور	
٩٥	٤٧	٤٨	٠٦ - ٠٥
٨٨	٤٦	٤٢	٠٧ - ٠٦
١٠٣	٦٠	٤٣	٠٨ - ٠٧
١٤٢	٩٦	٤٦	٠٩ - ٠٨
٨٢	٤٢	٤٠	١٠ - ٠٩
١٠٧	٥٠	٥٧	١١ - ١٠
١٧١	٩٠	٨١	١٢ - ١١
٢٧٨	١٥٢	١٢٦	١٣ - ١٢
١٠٦٦	٥٨٣	٤٨٣	المجموع
	٥٤,٦٩	٤٥,٣٠	النسبة المئوية

المصدر: جامعة ابن طفيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

رابعاً: تحليل المعطيات

لتفسير وتحليل مضمون الجداول والبيانات، يتعين علينا أن نرد كل عنصر من العناصر التي تحتويها إلى نسق يمثل عادة ترجمة المحدّات الأولية ذات الصلة بالمتغيرات الاجتماعية والبيداغوجية والإكراهات المؤسسية المرتبطة بها. فالسوسيولوجيا الدوركهايمية تميل إلى تحليل المتغيرات الاجتماعية بكل ما هو اجتماعي لا غير، بينما يرى آلان توران (Alain Touraine) ضرورة تجاوز هذا التصنيف الذي يعزل كل ما هو اجتماعي عما هو اقتصادي وسياسي.

بالنسبة إلى المتغيرات الاجتماعية:

«فالتنشئة الاجتماعية والأصل الاجتماعي عاملان قادران على تحديد الممارسات والمواقف والآراء في كل فترة من فترات السيرة الذاتية للأفراد» (بورديو وباسرون، ٢٠٠٧: ١٢١)، سواء على مستوى متغير الجنس، أو على مستوى متغير المجال الجغرافي، أو غيرهما من المتغيرات الاجتماعية الأخرى التي لا تتوفر الجامعة على قاعدة بيانات خاصة بها. أما بالنسبة إلى المتغيرات البيداغوجية:

فإن الإكراهات المرتبطة بها، تفرض علينا، كباحثين سوسيولوجيين، الأخذ بعين الاعتبار مجموع السمات الاجتماعية للطلاب، حتى نفهم الاحتمالات المختلفة التي تحملها لهم أقدارهم المدرسية، كما يسميها بورديو، ومن الابتدائي إلى الثانوي التأهيلي. فمنهم من يتوجه إلى العلوم، ومنهم من يتوجه إلى الآداب، ومنهم من يتوجه إلى التقنية. وهكذا فالتقدير المدرسي يحدد تسلسل خيارات الدرب التعليمي المتتابة، كما يحدّد حظوظ النجاح أو الإقصاء.

ونتيجة لذلك، فالاحتمال بأن يتابع طالب من خارج مدينة القنيطرة، مثلاً، تعليمه الجامعي قد يكون ضعيفاً نسبياً، بينما احتمال أن يتابع طالب يسكن في مدينة القنيطرة، تعليمه الجامعي في جامعة ابن طفيل، يبقى وارداً جداً، اللهم إلا إذا كانت هناك ظروف شخصية تمنع ذلك.

وللوقوف على الدلالات الاجتماعية والبيداغوجية لطلبة مسلك علم الاجتماع، نستحضر الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية التي عرفت فيها جامعة ابن طفيل هذا التخصص في كلية الآداب، الذي كان استجابة لتفعيل الميثاق الوطني للتربية والتعليم بإعادة تدريس مادة علم الاجتماع في التعليم العالي. كما أن القراءة العامة للجدولين الرقمين (١) و(٣) تظهر أن علم الاجتماع هو تخصص لا يقصي أحداً. إنه تخصص مفتوح لجميع الفئات الاجتماعية، سواء من مدينة القنيطرة أو من خارجها، ولجميع تخصصات البكالوريا، وللجنسين معاً. وهذا يعني أن التفاوت في حظوظ التسجيل فيه لا يعبر عن تفاوت مشروط مسبقاً، كما هو الحال في بعض التخصصات الأخرى.

١ - تحليل المعطيات المتعلقة بالمجال الجغرافي (القنيطرة/خارج القنيطرة)

تظهر قراءة الجدول الرقم (١) ولوج الطلاب إلى علم الاجتماع من مختلف الانتماءات المجالية أو الجغرافية. وهذا يعني أنه تخصص مفتوح في وجه جميع الطلاب، سواء من الجهة نفسها التي توجد فيها الجامعة أو من خارجها. كما نلاحظ أن نسبة تسجيل الطلبة والطالبات من مدينة القنيطرة في الموسم الجامعي (٢٠١٠ - ٢٠١١)^(٧) تشكل حوالي ٦٩,٥٨

(٧) ملاحظة: المسجلون في هذا الموسم حصلوا على الإجازة في الموسم ٢٠١٢ - ٢٠١٣.

بالمئة، بينما نسبة تسجيلهم من خارج القنيطرة تشكل نحو ٣٠,٤١ بالمئة، بفارق ٣٩,١٧ بالمئة، يشكل أكثر من الضعف.

ولتحديد مدى تأثير لجنة المجال الجغرافي في تحصيل الطالب الجامعي يقتضي الأمر اعتبار إقامة الأهل في مدينة القنيطرة، مقروناً بالاستقرار الاجتماعي، وما يترتب عنه من استقرار مادي ونفسي، بالإضافة إلى رأس المال الاجتماعي المرتبط بالعلاقات الاجتماعية والزبونية، كامتياز لدى هؤلاء الطلاب. بينما بالنسبة إلى الطلاب من خارج القنيطرة، فهناك معاناة اجتماعية تسببها لهم بعض الإكراهات المادية اليومية، كالنقل مثلاً، ناهيك بالأزمات النفسية والعاطفية بسبب البعد العائلي. وهو ما تعكسه نسبة النجاح في الإجازة من خلال الجدول الرقم (٢)، بحيث نلاحظ أن نسبة الطلاب من مدينة القنيطرة الحاصلين على الإجازة هي ٦٥ بالمئة، بينما نسبة الحاصلين عليها من خارج القنيطرة هي ٣٥ بالمئة (أي ٣٤,٩٩ بالمئة)، أو أن نسبة ساكنة القنيطرة تفوق نسبة الذين من خارجها بـ ٥٠ بالمئة تقريباً. وهذا يعني أن المتغيرات البيداغوجية تتأثر بالمتغيرات الاجتماعية، لأن «أي نسق تعليمي يتأسس على بيداغوجيا ذات نمط تقليدي، سيؤدي وظيفته التلقينية ما دام يتوجه إلى طلاب يمكنهم الجني من رأسمالهم الاجتماعي والثقافي» (بورديو وباسرون، ٢٠٠٧: ٢٢٦) أفضل من غيرهم الآتين من أوساط أخرى.. وهو ما يتماشى مع الفرضيات التي افترضناها. وللتأكد من ذلك، نحسب معامل الارتباط بين المسجلين والحاصلين على الإجازة، بحسب متغير المجال الجغرافي باستعمال معامل بيرسون..

ليكن X هو المتغير المستقل لعدد المسجلين في مسلك علم الاجتماع، بحسب متغير المجال الجغرافي. وليكن Y هو المتغير التابع لعدد الحاصلين على الإجازة، بحسب متغير المجال الجغرافي نفسه.

الجدول الرقم (٥)

المسجلون X	الطلبة من خارج القنيطرة	الطلبة من مدينة القنيطرة
١٤٨٥	٣٣٩٧	
الحاصلون على الإجازة Y	٣٧٣	٦٩٣

عدد البيانات $n=2$

بما أن معامل الارتباط هو $+1$ فإن الارتباط «طردي تام بسيط»^(٨) بين التسجيل والحصول على الإجازة، بحسب متغير المجال الجغرافي، الأمر الذي يؤكد أن لجنة المجال

(٨) تشير كلمة طردي إلى أن المتغيرين يتأثران معاً في آن واحد في الاتجاه نفسه والمنحى نفسه. وتشير كلمة تام إلى أن كل متغير يتحدد كلياً بدلالة المتغير الآخر. وتشير كلمة بسيط إلى أن المتغيرين كميان فقط.

الجغرافي يساير تأثيرها المسار التعليمي المغربي، من المجال القروي إلى المجال الحضري، ومن الهدر المدرسي إلى الهدر الجامعي، بحيث طرحت وزارة التربية والتعليم، لمحاربة ظاهرة الهدر المدرسي، وخصوصاً في العالم القروي الذي تنزع كل تقاليده إلى استبعاد الفتيات من التعليم، ابتداء من المرحلة الإعدادية، مبادرة «تيسير» منذ الموسم ٢٠٠٩؛ وتعني تعميم التمدريس بتحفيظ مادي للأسر المعوزة على الأقل إلى نهاية المرحلة الإعدادية. لذلك يجب ألا نخدعنا بعض النسب المئوية لوصول الفتاة إلى مسالك التعليم الجامعي. فقد يعتقد المرء في الدول النامية، مثل المغرب، أن ازدياد نسبة تعليم البنات، وازدياد تأنيث التعليم الجامعي، هو مؤشر على درجة «عقلنة» نسق التعليم ودمقرطته بعد اجتياز مراحل الإقصاء خلال الإعدادي والثانوي، بينما في الحقيقة ما هو إلا استجابة لمقاربة النوع في قطاع التربية والتعليم، بسبب النمو الديمغرافي الذي أصبح ينحو نحو التأنيث؛ أو بسبب الضغوطات الخارجية من طرف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في مقابل الحصول على قروض أو بعض الامتيازات الإستراتيجية التي تخول المغرب لمكانة دولية مرموقة.

لذلك، فإن التحليل السوسيولوجي لهذه الظاهرة يجعلنا ننتبأ بأن ولوج الفتاة إلى التعليم الجامعي سيشعل ثورة هادئة، كما يسميها المفكر المغربي بنسعيد؛ ستعمل لا محالة على خلخلة البنيات الاجتماعية التقليدية للمجتمع المغربي الذي بدأت تظهر فيه بعض آثارها، انطلاقاً من الأسرة والتحويلات التي تشهدها من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية، وما سينتج منها من ظواهر اجتماعية غير مألوفة.

٢ - تحليل المعطيات المتعلقة بالحصول

أو عدم الحصول على الإجازة

إذا كان العدد الإجمالي للمسجلين من الموسم (٢٠٠٣ - ٢٠٠٤) إلى الموسم (٢٠١٢ - ٢٠١٣) هو ٩٥٦٤ طالباً وطالبة، فإن العدد الإجمالي للحاصلين على الإجازة منذ الموسم (٢٠٠٥ - ٢٠٠٦) إلى الموسم (٢٠١٠ - ٢٠١١) هو ١٠٦٦ طالباً وطالبة، وهو ما يمثل نسبة ٢١,٨٣ بالمئة. هذه النسبة المئوية الضعيفة، بقدر ما تشير إلى الهدر الجامعي، فإنها تعكس النتائج السلبية للعلاقة البيداغوجية التقليدية بين الأستاذ المحاضر والطالب المتلقي، وكأن الطلاب ليسوا في طلب العلم من شيء. فهم أقرب إلى المثاقفة منها إلى التعلم الثقافي. وهنا نسأل: كيف يستطيع الأستاذ فهم ما يرد إليه الطلاب أثناء الامتحان، إذا كان محتوى المحاضرة يتأثر بالوسائل التقليدية في التلقين والتكوين الأكاديمي الذي ربما لا يستجيب لطموحات الطلاب، ناهيك بالإضرابات المتكررة، وعدم الانضباط لطقوس المدرج، ثم الاكتظاظ الذي يؤثر حتى في عملية التصحيح؟ فهل هذا يعني أن المسؤولية يتحملها الطالب وحده، ما دام نفوذ الأستاذ الجامعي غير مطعون فيه، ولا يخضع للجان المراقبة والتفتيش كباقي أسلاك التعليم الأخرى؟ أو هل يجب في الواقع أن يرد كل فشل طلابي إلى النسق الجامعي الذي يوهم الأستاذ بأنه قد فهم مثلما يوهم الطالب بأنه قد فهم، فيجعل أحدهما حجة للآخر في غياب آليات التواصل المباشر والحكمة الجيدة؟

إن ضآلة نسبة الضعيفة الحاصلين على الإجازة في علم الاجتماع خلال العشرية (٢٠٠٣ - ٢٠١٣)، لا يمكن تفسيرها إلا من خلال علم الاجتماع نفسه، لأن العوامل التي تحسم حدوث أي تغير في معدلات الرسوب تتمثل بأشكال التباين المختلفة على مستوى الظواهر الاجتماعية - «المادية أو اللامادية»^(٩) - بحسب دوركهايم - الناتجة عن الكثافة الدينامية لمجتمع الطلاب، والحلول الترقية لحل مشاكل التعليم، وما أدت إليه من هدر جامعي زيادة على الهدر المدرسي. هذا، وإذا كان الدرس الجامعي يلزم الأستاذ بالحضور إلى المدرج وإلقاء المحاضرة، فإن لغة المخاطبة قد لا تبالي بالحاجات الخصوصية للطلاب، أو قد لا تسير لغتهم الجريئة التي يعتبرها البعض لغة ثورية تحمل في معانيها الكثير من المواجهة التي لا يحتاج تمريرها إذناً من سيبويه.

ونتيجة لذلك، فإنه في الوقت الذي يعتقد فيه الطلاب بأنهم أدركوا الأشياء، يجدون أنفسهم قد فقدوها. وهو ما يشرعن إعادة إنتاج التراتبات الاجتماعية عبر لاشرعية التراتبات الجامعية، وفي الوقت نفسه يثير التساؤل عن مدى صدقية الشواهد الجامعية، وعلاقة المؤسسة الجامعية في وظيفتها التطبيقية التي هي أصلاً نظام جامعي مطبوع.

خاتمة

في ضوء تحليل معطيات عشرية المسلك، يتبين أن النسبة الضعيفة للحاصلين على الإجازة، تدعو جميع القيمين على الشأن الجامعي إلى إعادة النظر في الإصلاحات التي عرفتتها منظومة التربية والتكوين في بلدنا، والضجة الإعلامية التي ترافق كل تنزيل إصلاحي، وآخرها المخطط الاستعجالي الذي قام على أنقاض الميثاق الوطني للتربية والتكوين، الذي شكّل انطلاقة جديدة للإصلاح الجامعي من خلال توسيع مادة علم الاجتماع إلى جميع جهات البلاد، وكلها إصلاحات مضطربة ومرتبلة أدت إلى تحديث البنيات المادية فقط، ولم تساهم في حداثّة العقلية والسلوك، لأنها مستوردة في جوهرها، رغم التظاهر بمغريتها من خلال تأثيرها ببعض الصور والأسماء المغربية اللامعة، ذلك أن سرعة الإصلاح، أو بالأحرى الإصلاح الترقيعي، وعدم مواكبته بالتأطير النظري والتطبيقي لجلّ الفاعلين في الميدان، يفرغ كل المشاريع من محتواها، حتى ولو كانت النية حسنة للساخرين على إعداد خططها. وهو ما يعكسه الميثاق الوطني والمخطط الاستعجالي في مضمونهما النبيل لحلّ الكثير من المشاكل البيداغوجية، وتدبير التخصصات والمسالك الجامعية الجديدة. إلا أن كل ذلك اصطدم بعدم وضوح المرجعية الإيديولوجية - قيمة للإصلاح، والتي تتأرجح بين ثنائية الأصالة/المعاصرة.

(٩) المادية: تعني مجتمع الجامعة ومكوناته البنائية وعناصره المورفولوجية، بما فيها وسائل الاتصال وتوزيع الأساتذة والطلاب بحسب الشعب.

اللامادية: تعني المبادئ الأخلاقية التي تمثل الضمير الجمعي والتصورات الجمعية والتيارات الاجتماعية (دوركهايم، ١٩٨٨: ١٣٨).

أما في ما يخصّ مسار تطور مسلك علم الاجتماع في جامعة ابن طفيل في القنيطرة. فلا غرو إذا قيل إن ما يطبع الحقل السوسيولوجي في هذه الجامعة هو الاهتمام بتاريخ علم الاجتماع ونظرياته الكلاسيكية الماكروسوسيولوجية، وما يهيمن عليها من ثنائيات متناقضة، وهي إما تحوّل السوسيولوجيا إلى سلاح نقدي يبين أن تبعية التحديث هي المسؤولية عن التقليد، أو تحوّل السوسيولوجيا إلى أداة تحديثية مساعدة لتحليل التقليد. إلا أن هذا لا يعني الاستغناء عن هذه المجزوءات، بل يجب الاستئناس بها بشكل مثير ومشوّق، يفتح شهية الطالب على علم الاجتماع المعاصر ونظرياته الميكروسوسيولوجية.

وهذا هو ما يطرح إعادة النظر في أي مشروع إصلاحي يحنّ إلى «المبادئ الأربعة للإصلاح ١٩٥٧ من منظور تاريخي»^(١٠)، رغم أن تلك المبادئ ذات بعد وطني، وتكتسي أهمية استثنائية في نفوس المغاربة. فأزمة علم الاجتماع في جامعة ابن طفيل في القنيطرة ليست مجرد أزمة مؤسسة جامعية. أو أزمة آفاق جهوية، بل هي جزء لا يتجزأ من أزمة «مجتمعية وقيمية تمسّ البعد الأنطولوجي للتحصيل العلمي الجامعي ومعايير التأهيل المعرفي» (السعيد، ٢٠٠٨: ١٩٨).

لذلك يستحسن إدراج مجزوءات جديدة تسير قضايا العصر، من قبيل سوسيولوجيا المقالوة والتدبير، وسوسيولوجيا التنمية، وسوسيولوجيا الفن، وسوسيولوجيا الصحة والرياضة، وسوسيولوجيا التواصل والإعلام، وغيرها من المفاهيم الحديثة التي تجعل الطالب يضبط آليات التحليل السوسيولوجي في تجانس تام بين العلوم الحقة (الرياضيات - الفيزياء - الطبيعيات) والعلوم الإنسانية، علما أن الفكر الإنساني يتخذ في كلا العلمين منهجاً مختلفاً حتى لا ينحرف علم الاجتماع عن علميته، وخصوصاً أن السوسيولوجيا توجد على خط التماس مع الكثير من المعارف العلمية والأدبية التي ما زالت مدمجة في كليات الآداب. كما أن استمرار ارتباطها بكلية الآداب يعتبر «مساً بالهوية العلمية والحق الإبيستمولوجي لهذه التخصصات» (السعيد، ٢٠٠٨: ٢٠٦)، رغم أنها نالت استقلالها الإبيستمولوجي عن الفلسفة في أوروبا منذ القرن السابع عشر. أما ضرورة حضور الفلسفة في هذا المسلك، فيجب أن تنزع إلى المنطق، وضبط آليات التفكير العقلاني أثناء التحليل السوسيولوجي.

ولتحقيق تلك الغاية البيداغوجية، على وزارة التعليم العالي توفير آليات التكوين المستمر والندوات العلمية، من أجل تحيين بعض المفاهيم الأساسية في العلوم الحقة والإعلاميات ذات الصلة بالعلوم الإنسانية، لأن تطوير المؤسسة الجامعية لا يتأتى إلا بالتدبير الجيد لتخصّصاتها ولمواردها البشرية وتوزيعها داخل نظام بيداغوجي يستجيب لكفاءة المعرفة العلمية ■

(١٠) المبادئ الأربعة هي: التعريب؛ التوحيد؛ التعميم؛ ومغربة الأطر (الجابري، ١٩٧٣: ٥٨).

المراجع

- اجبارة، حمد الله (٢٠١١). الهدر المدرسي: الأسباب والعلاج. الدار البيضاء: مطبعة النجاح.
- الأحداث المغربية (٢٠١٣). «حوار مع المعطي منجيب، رئيس مركز ابن رشد للدراسات والتواصل». الأحداث المغربية: ٢٠١٣/١٠/٢١.
- بورديو، بيار وجان كلود باسرون (٢٠٠٧). إعادة الإنتاج: في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم. ترجمة ماهر تريمش. بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
- الجابري، محمد عابد (١٩٧٣). أضواء على مشكل التعليم بالمغرب. الدار البيضاء: دار النشر المغربية.
- «حوار مع العربي أسليمان وحسن بوبكراوي»، الاتحاد الاشتراكي: ٢٠٠١/٥/٢٢.
- دوركايم، إميل (١٩٨٨). قواعد المنهج في علم الاجتماع. ترجمة قاسم محمود والسيد محمد بدوي. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.
- السعيد، الميلود (٢٠٠٨). التحصيل الجامعي: مشكلاته المجتمعية وقضاياها البيداغوجية والمعرفية. فاس: مطبعة إنفو - برانت.
- سلسلة التكوين التربوي (٣). الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠٠١.
- الصدوقي محمد (٢٠٠٦). «تقييم الإصلاح التعليمي الجديد: الإنجازات والاختلالات». مجلة علوم التربية: العدد ٣٢، تشرين الأول/أكتوبر.
- العطري، عبد الرحيم (٢٠١٣). مدرسة القلق الفكري: بورتريهات السوسيولوجيا المغربية: الجزء الأول. الرباط: مطبعة عكاظ الجديدة.
- عماد، عبد الغني (٢٠٠٧). منهجية البحث في علم الاجتماع. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.
- «الميثاق الوطني للتربية والتكوين». المملكة المغربية.
- واتربوري، جون (٢٠١٣). أمير المؤمنين: الملكية والنخبة السياسية المغربية. ترجمة عبد الغني أبو العزم، عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق. ط ٣. الرباط: مؤسسة الغني للنشر.
- ورد، عبد المالك (٢٠١٢). «علم الاجتماع وسؤال التراكم العلمي في المغرب». إضافات: العدد ١٩، صيف ٢٠١٢.